

# مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية

## ورقة حقائق

"حتى لا نخسر مناجم التمور: مكافحة التهريب والحد من الاستيراد"



مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية  
Social and Economic Policies Monitor

شباط 2020

تشتهر فلسطين بزراعة النخيل، وخصوصاً في منطقة أريحا والأغوار وقطاع غزة، ومن المعروف أن مدينة أريحا يطلق عليها تاريخياً اسم "مدينة النخيل" لكثرة مزارع النخيل فيها، وتقدر المساحة المزروعة في الأغوار بأشجار النخيل بحوالي 21,500 دونم مع نهاية العام 2018، أما في قطاع غزة تقدر بحوالي 11,674 دونم.<sup>1</sup> وتستهلك السوق المحلية الفلسطينية ما يقارب 6000 طن من التمور في الضفة الغربية وقطاع غزة سنوياً، حيث أن ما نسبته (65%) من الإنتاج الفلسطيني يذهب إلى السوق المحلي، و فقط (35%) يتم تصديره، ومعظمه من صنف المجهول.<sup>2</sup>

في تقرير نشر على موقع الجزيرة الالكتروني في نهاية العام 2019، قدر الخبراء إنتاج الموسم في حينه من تمر "المجول" أو "المجهول" الفلسطيني بأكثر من 11 ألف طن بزيادة ألفي طن عن العام الماضي، في زيادة طبيعية في المساحة المزروعة التي تجاوزت 24 ألف دونم (الدونم يساوي ألف متر مربع) بعدد أشجار يقدر بـ 300 ألف نخلة.<sup>3</sup>

من ناحية أخرى، يباع كيلو التمر من المزارع الفلسطينية بحوالي 14 شيقل للكيلو الواحد، وتتراوح الأسعار ما بين 30 شيقل (أفضل جودة) للكيلو إلى 6 شيقل بأقل تقدير (الأقل جودة)، وذلك وفقاً لاختلاف الجودة ونخب المنتج. أما في سوق المستهلك بالتجزئة، يقوم التاجر (الوسيط) وذلك بعد عملية التغليف والتعليب بإضافة 30-35% من السعر للاستهلاك، ليصبح المعدل من 14 شيقل كيلو من المزرعة إلى 22 شيقل كمعدل في سوق الاستهلاك.<sup>4</sup>

في المقابل، يتم استيراد التمور من الاحتلال كالتمر الحياتي والديري والحلاوي، ويتم استيراد عجوة التمر من دولة الامارات،<sup>5</sup> وهو ما يدفعنا للتساؤل حول الجدوى من استيراد عجوة التمر في ظل وجود فائض من التمور وإمكانية الاستفادة منها لإعداد العجوة. وفي الوقت نفسه الذي يقدر به استيراد التمور من الاحتلال كالحياتي والديري والحلاوي في العام 2017 والذي يقدر بحوالي 16.6 مليون دولار<sup>6</sup>. لذا لا بد من إحلال منتجات التمور الفلسطينية عوضاً عن "الإسرائيلية"، الأمر الذي سيحفز المزارع والمصانع المحلية للاستثمار أكثر وإنتاج التمور بجودة عالية.

<sup>1</sup> مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية. "ميثاق جودة تمور المجهول (المدجول) الفلسطيني. 2019، ص4. انظر/ي الرابط التالي:

<https://bit.ly/388mcQw>

<sup>2</sup> المصدر السابق.

<sup>3</sup> موقع الجزيرة الالكتروني. "بالفيديو.. تمور فلسطين والحصاد المر". نشر بتاريخ 2019\10\09. انظر/ي الرابط التالي:

<https://bit.ly/2SuEAW5>

<sup>4</sup> مقابلة أجريت مع إبراهيم دعيق - رئيس مجلس النخيل والتمور الفلسطيني. أجريت بتاريخ 2020\02\08

<sup>5</sup> المصدر السابق.

<sup>6</sup> مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. "الزراعة النباتية الطازجة في فلسطين - سلسلة أوراق حول الإنتاج الفلسطيني المحلي والانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي". 2019، ص9

على الرغم من أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يقدر استيراد التمور بقيمة 16.6 مليون دولار سنوياً، إلا أنه في الحقيقة لا يمكن رصد رقم حقيقي أو كميات حقيقية للاستيراد، فالإشكالية تكمن في غياب رقابة حقيقية على حركة دخول التمور من المستوطنات أو من دولة الاحتلال. على سبيل المثال، تدخل البضائع من حاجز بيسان العسكري لمنطقة الأغوار دون رقيب أو حسيب، بكميات مجهولة وغير معروفة تكلفتها، ولا حتى جودتها، بالتالي يوجد تضارب كبير في البيانات حول كميات الاستيراد.<sup>7</sup> كما وأن البيانات متضاربة لاعتماد أكثر من مصدر لحساب أعداد شجر النخيل وإنتاج التمور ومساحات الأراضي المزروعة بالنخيل،<sup>8</sup> لذا لا بد من العمل على تنفيذ مسح دقيقة تعيد النظر في أعداد النخيل والإنتاج والأراضي المزروعة ومصادر مدخلات الإنتاج والاستيراد، إضافة لتفعيل الجهات الرقابية على دخول البضائع من خارج السوق الفلسطيني.

يشغل قطاع التمور ما بين 4 و5 آلاف عامل سنوياً من بينهم العاملين/ات في المستوطنات والمصانع "الإسرائيلية" التي تنتج التمور، كما يستثمر عشرات المزارعين والشركات في قطاع التمور بما يزيد عن 200 مليون دولار أميركي،<sup>9</sup> ومن الممكن أن يتم استقطاب العاملين في المستوطنات للعودة للمزارع الفلسطينية أو من خلال منحهم فرصاً للاستثمار من خلال تضمينهم أراضي لزراعة النخيل والاستثمار بالتمور. ومن الحلول المقترحة إنشاء تعاونيات زراعية لزراعة أشجار النخيل، إضافة للتوسع في التصنيع الغذائي المرتبط بالتمور، مما يوسع قاعدة الاستفادة منه اقتصادياً لأكثر عدد من الأسر ذات الدخل المحدود والمتوسط.

بعد قرار وزير الحرب نفتالي بينت بمنع الفلسطينيين من تصدير منتجاتهم الزراعية، بات التخوف الحقيقي لهذا العام هو قدوم شهر رمضان سيسبب في تكس التمور بالسوق إذا ما لم يتم تصديرها نتيجة المنافسة مع بضائع الاحتلال، لذا لا بد من وجود حلول تحول إلى الاستفادة من الفائض في التمور. وعلى الرغم من محاولات الحكومة الأردنية للتدخل لوقف قرار العقاب الجماعي باستبدال عملية التصدير من الموائئ التي يسيطر عليها الاحتلال بالمعابر الأردنية،<sup>10</sup> إلا أن حكومة الاحتلال ما زالت ترفض ذلك.

7- من مقابلة عميد المصري - مزارع فلسطيني | أجريت بتاريخ 2020\02\10

8- المصدر السابق.

9- موقع الجزيرة الإلكتروني. "بالفيديو.. تمور فلسطين والحصاد المر". نشر بتاريخ 2019\10\09. انظري الرابط التالي:

<https://bit.ly/2SuEAW5>

10- مقابلة أجريت مع إبراهيم دعيق - رئيس مجلس النخيل والتمور الفلسطيني | أجريت بتاريخ 2020\02\08

## وتوصي الورقة بالتوصيات التالية:

- لا بد من إيجاد وتفعيل استراتيجية زراعية تحتوي على أسس مستدامة لإنتاج زراعي يخدم السوق الفلسطينية في إطار مقاطعة السلع الإسرائيلية، وتوفير سلع آمنة بسعر مناسب للمستهلك، مع هامش ربح للمزارع، وذلك عبر دعم حكومي سخي لقطاع الزراعة.
- العمل على توسيع رقعة الأراضي المزروعة بالنخيل تجاه المناطق المهددة بالمصادرة للحفاظ عليها وحمايتها.
- إنشاء تعاونيات زراعية لزراعة أشجار النخيل، إضافة للتوسع في التصنيع الغذائي المرتبط بالتمور، مما يوسع قاعدة الاستفادة منه اقتصادياً لأكثر عدد من الأسر ذات الدخل المحدود والمتوسط.
- لا بد من استشارة كافة المزارعين وخصوصاً صغار المزارعين الذين يعملون في مزارع النخيل، لتكون الحلول المطروحة متفق عليها، وتخدم المزارع الفلسطيني دون إلحاق أضرار به.
- تفعيل الرقابة على السوق بشكل جدي، ومحاربة المنتجات "الإسرائيلية" كافة وبشكل جدي وحقيقي حتى لا تدمر بنية الزراعة في فلسطين ويعود الإنتاج المحلي أولوية في الاستهلاك.
- مراجعة في مدخلات الإنتاج الزراعي ومصادرها والبحث عن بدائل صحية اقتصادية.
- الاستفادة من الفائض في التمور في العجوة مثلاً ومصانع الحلويات المحلية.
- لا بد من العمل على تنفيذ مسوح دقيقة تعيد النظر في أعداد النخيل والإنتاج والأراضي المزروعة ومصادر مدخلات الإنتاج والاستيراد.
- توحيد مصادر المعلومات حول النخيل وإنتاج التمور في فلسطين مع توضيح مصدر المعلومة الأساسي.
- إعادة الاستثمار في قطاع التمور والنخيل في فلسطين، سعييد العاملين في المصانع "الإسرائيلية" إلى مكانهم الطبيعي للعمل في المزارع الفلسطينية، مع الحرص على إنصافهم بكرامة.